جدول رقم (٦)

مساحة الحيازات في منطقة البحث ونسبتها وعددها (١)

مساحة الحيازات بالدونمات	١-٩و٤ دونم	٥-٩و١٩	٢٠-٩و٤٩	٥٠-٩و٩٩	فوق ١٠٠دونم	المجموع
مساحة الارض المزروعة (١٠٠٠)	٢٤و٩٨	١٩٥و٣	٤٩٩و٧	٥٧٩و٥	٧٩١و٨	٢٠٩١و١
نسبة الارض المزروعة	١	٩	٢٤	٢٨	٣٨	١٠٠
عدد الحيازات	٩١٦٧	١٨٧٧٥	١٧٢١٥	٨٠٢٥	٤٩٠٢	٥٨٠
نسبة الحيازات المئوية	١٦	٣٢	٣٠	١٤	٨	١٠٠

لاحظ أن ٢٢٪ من الحيازات تشمل ٦٦٪ من مساحة أراضي الزيتون بينما لا تزيد ٤٨٪ من هذه الحيازات على ١٠٪ من المساحة.

(١) Agriculture in the W. Bank Nr. 8, 1971, S. XXI

وتعود معظم أسباب وجود تلك الحيازات الصغيرة من الاراضي الى قوانين الارث الدينية التي تبيح توزيع الملكيات بين الورثة، دون وجود قانون معين، يضع حدا أدنى لحجم الحيازة الواحدة.

أما الحيازات الكبيرة التي لا يزال بعضها موجودا حتى الآن، فانها تعود الى أيام الحكم العثماني وبعده الحكم البريطاني. فقد كان والي المنطقة العثماني، او السلطان نفسه، يقوم بمنح بعض الاشخاص من شيوخ عشائر ومخاتير ورجال حكومته أراضي واسعة من أراضي الدولة او من الاراضي المشاعية ومن الواضح أن هدف تلك الاجراءات كان ضمان ولاء بعض الجهات للسلطة العثمانية.

وقد نص قانون الاصلاحات التركي الصادر سنة ١٨٥٨، على تسجيل أراضي المشاع بأسماء افراد وليس باسم قرية او مدينة او جماعة معينة من الناس، وكان من نتيجة ذلك ان سجلت تلك الاراضي بأسماء مخاتير القرى وزعماء المناطق المختلفة، كما ان رجالات الحكومة العثمانية هؤلاء، كانوا يستغلون الحاجة الماسة لبعض الفقراء او المطلوبين للسلطة الحكومية، ويطلبون منهم التنازل عن ملكياتهم او حيازاتهم الصغيرة، مقابل مساعدتهم لدى أجهزة الحكومة.

كما وساهم نظام الربا وأشكال الديون والرهن في تركز الملكية. فالملاك الكبار كانوا يعطون قرضا ماليا مقابل رهن أرض عادة ما تكون من أحسن الاراضي تفلح وتجنى ثمارها من قبلهم طيلة مدة الدين كضمان لاسترجاع القرض وفي حالة عدم تسديد الديون وبعد فترة زمنية معينة تصبح ملكهم.